

مكاسب قيس سعيد وخسائر النهضة



وداعمين لتأمين الانتقال السياسي. الدخول في نفق الحوار الوطني قد يوفر لقيس سعيد ضمانات وقد يخدمه كرجل حوار وشراكة سياسية، لكنه يهدد بخسارة رهانات الشارع الذي تظاهر لأجله، خاصة أن مسارا مثل هذا سينتهي إلى "توافق ما" وسيغلب البعد السياسي في حل الأزمات، وهو توجه يجد سندا في الخارج، وهو ما يعني أنه سيأخذ وقتا أطول.

لماذا يتأخر الإعلان عن اسم رئيس الحكومة الجديد؟ وهل سيعتمد الرئيس سعيد على خارطة طريق واضحة أم أنه سيلجأ إلى مسار الحوار الوطني مثلما جرى في 2013، ويعيد البلاد إلى مربع التوافق السياسي حول مرحلة انتقالية وحكومة انتقالية والتركيبة على تغيير النظام السياسي وتهيئة الأوضاع للانتخابات مبكرة، وهو توجه يجري الحديث عنه بزعم أن قيس سعيد يحتاج في المرحلة القادمة إلى شركاء

مقابل ترتيب مشاركته في التسوية الجديدة. وفيما أخذ الجميع بعض الوقت لفهم التغييرات الجديدة ودراسة التعامل معها، فإن حزب النهضة وقياديه خرجوا من اللحظة الأولى للحديث في الإعلام عن ضرورة مواجهة الانقلاب ليصلطوا بواقع مريب، أنهم يتحركون لوحدهم، وأن أصدقائهم قفزوا من المركب. كما أن رهانهم على "اصدقاء" الخارج سقط في الماء بعد تصريحات أميركية وأوروبية تبدي تفهما لموقف قيس سعيد بسبب متابعة مسبقة لوضع تونس وقلق من فوضى البرلمان وعجز البلاد عن مواجهة البؤساء وإجراء الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة دوليا. كل الأوراق تجتمعت بيد سعيد، والآن ستكون الأنظار المحلية والخارجية مسلطة عليه، وكذلك رهان الشعب الذي تظاهر بالآلاف لدعمه.

في معركة الصلاحيات، مع أن مجالات تحركها كانت تسمح لها بمواجهة الفساد بدل التغطية عليه وخدمته. كما كان يمكنها أن تركز على الإصلاحات الاقتصادية التي هي التحدي الأكبر أمام البلاد، لكن لا شيء من ذلك قد حصل. كان قيس سعيد مخلصا ومنقذا بالنسبة إلى أجيال جديدة من التونسيين ليست معنية بالصراعات القديمة، ولا يهتمها من الإسلاميين كما اليساريين والقوميين سوى ما يقدمونه من خدمات لتحسين أوضاع الناس، لكن هذا لم يحصل خلال مراحل حكم التوافق سواء بين الإسلاميين والدستوريين خلال حكم الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي ولا في تحالف الإسلاميين مع يسار الوسط والقوميين في حكومة إلياس الفخاخ. بالتأكيد، فإن أكبر الخاسرين من قرارات الرئيس سعيد هو حركة النهضة التي يجري تحميلها لوحدها فشل تجربة عشر سنوات من حكم ما بعد الثورة، وهذا منطقي لأنها كانت الواجهة السياسية لكل الحكومات السابقة، وهي مهندسة التوافقات ومغذية الصراعات على رأس السلطة التنفيذية مثل الصراع بين قائد السبسي ورئيس الحكومة الذي اختاره بنفسه يوسف الشاهد، والصراع بين قيس سعيد والمشيبي.

عاجزة عن إنقاذ الناس بأجهزة الأوكسجين في عز الوباء على أنه حركة خلاص من نظام حكم فوضوي لم يفض سوى إلى إغراق البلاد في الديون والفساد والفوضى الإدارية. لم يكن يعني الآلاف من الشباب، الذين تظاهروا الأحد ومهدوا لقرارات قيس سعيد، توصيف ما جرى بأنه انقلاب أو حركة تصحيحية من داخل الدستور، أو تعطيل له. كانوا وهم يتظاهرون ينظرون إلى سجل عشر سنوات من الفشل والعجز عن إنقاذ الناس وتحسين حياتهم، وأكثر من ذلك تركهم يواجهون لوحدهم غلاء المعيشة والزيادات التي لا تتوقف في الأسعار. قيس سعيد، وأيا كانت مشروعية تأويله الدستوري للفصل 80، فقد كسب بتجميد البرلمان تعاطفا واسعا، لأن الناس ملت من طبقة سياسية تتصارع على التلفزيون لأجل أجندات إقليمية، وتفقد حملات انتخابية مبكرة، وتفقد في مناقشة قوانين باردة لا علاقة لها بالأزمات الحارقة. كان يفترض أن يتجند البرلمان في الأشهر الأخيرة لمعركة توفير اللقاحات، وأن يكون، وهو البرلمان المنتخب، صوت الناس في الضغط على الحكومة للتحرك في مختلف الاتجاهات من أجل تأمين حياتهم وإنقاذ أرواحهم. لكن لا شيء من ذلك قد حصل، بل شاهد التونسيون عروضاً للمسرح والسيرك على خشبة البرلمان. وستحتاج البلاد في كل الفرضيات القائمة مستقبلا إلى انتخابات مبكرة تنسي الناس قرف هذا البرلمان الذي جعل الناس تكره الديمقراطية والثورة. وإذا عاد البرلمان إلى نشاطه فسكون بمهمة وحيدة هي التهيئة لتغيير النظام السياسي والقانون الانتخابي. والأمر نفسه بالنسبة إلى حكومة هشام المشيشي التي كانت أغلب خطتها هي الوقوف بوجه قيس سعيد والإغراق

الناس صفقوا لما قام به قيس سعيد لأن المنظومة التي ظلت حركة النهضة الإسلامية محوراً منذ 2011، فشلت في تحقيق مكاسب لهم. بدت هذه المنظومة وكان هدفها الأول هو خلق صراع سياسي مستمر وحام بعيداً عن مشاغل الناس وهمومهم، حتى أنها في قلب معركة تونس مع الوباء كانت تتصارع لأجل مسائل سياسية مثل استكمال المحكمة الدستورية أو التحضير لتغيير القانون الانتخابي. الناس ينظرون إلى ما قام به قيس سعيد من تجميد للبرلمان وحل لحكومة

مختار الدبابي
كاتب وصحافي تونسي

نجحت الحركة التصحيحية التي قام بها الرئيس قيس سعيد في تحقيق نتائج لافتة رغم أنها لا تزال في أيامها الأولى، وتحرك ببطء، وقد لا تمضي قدما في راديكاليته قياسا بتغييرات أخرى في المنطقة. لم تكن هذه الحركة مدعومة لأنها ضد الديمقراطية، وليس صحيحا أن الناس شبعت من الديمقراطية ومن حرية التعبير وتحن إلى "زمن الاستبداد" كما يقول الإسلاميون.

الوقت محدد وعلى قيس سعيد أن يغادر مربع القرارات الجزئية ويعلن عن نواياه بشأن المرحلة المقبلة، حتى لا يفقد المبادرة وتتوزع بين دوائر كان لها ضلع في الأزمة التي تعيشها البلاد

الناس صفقوا لما قام به قيس سعيد لأن المنظومة التي ظلت حركة النهضة الإسلامية محوراً منذ 2011، فشلت في تحقيق مكاسب لهم. بدت هذه المنظومة وكان هدفها الأول هو خلق صراع سياسي مستمر وحام بعيداً عن مشاغل الناس وهمومهم، حتى أنها في قلب معركة تونس مع الوباء كانت تتصارع لأجل مسائل سياسية مثل استكمال المحكمة الدستورية أو التحضير لتغيير القانون الانتخابي. الناس ينظرون إلى ما قام به قيس سعيد من تجميد للبرلمان وحل لحكومة

المثقفون في تونس: قيس سعيد مختلف معه ولا نختلف عليه

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها

أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام

محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير

مختار الدبابي

كرم نعمة

منى المحروقي

مدير النشر

علي قاسم

المدير الفني

سعيدة اليعقوبي

تصدر عن

Al-Arab Publishing House

المكتب الرئيسي (لندن)

The Quadrant

177 - 179 Hammersmith Road

London, W6 8BS, UK

Tel: (+44) 20 7602 3999

Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان

Advertising Department

Tel: +44 20 8742 9262

ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk

editor@alarab.co.uk

بعضهم بعضا بعد ما أقدم عليه قيس سعيد، لكن بعضهم لا يخفي توجيهه من انتقام جماعة الإخوان الذين يتوزعون على شكل جيوب ظاهرة ومتخفية في مختلف مؤسسات الدولة، وحتى داخل الحي السكني الواحد. قيس سعيد تختلف معه ولا تختلف عليه.. هذا ما يقوله لسان حال جميع المثقفين في تونس ما عدا الفئة القليلة المرتهنة لدى حركة النهضة. ولن يسمح حراس الكلمة الحرة من المبدعين في تونس بالعودة إلى الخلف.. إنهم ينظرون دائما إلى الوراء بغضب، وتلك سمة المثقف التقدمي بوجه عام، ذلك أن أي فعل إبداعي هو تقديم بالضرورة وإن لم يحسب على جهة يسارية.

ساند مثقفو تونس بالأمس الحبيب بورقيبة ضد القوى الرجعية المساندة للاستعمار ثم اختلفوا معه في تفاصيل إدارة البلاد، وكذلك هللو لبيان زين العابدين بن علي عام 1987 ثم انفضوا من حوله حين ناقض البيان نفسه بنفسه، وها هم يساندون وبيارتكون تغيير 14 يناير 2011 ولكن بشروط عديدة ومختلفة، حتى جاء قرار 25 يوليو ليصحح المسارات والمفاهيم، يحاول أن يضع حدا للفساد، وإن لم يستطع فإن شخص قيس سعيد ليس مقدسا.. ولقد تعلم الشعب التونسي عبر مسيرته النضالية الطويلة، وكذلك المثقف في ثباته وتقلباته أن الكلمة الفصل تبقى للشعب الذي لم يفقد البوصلة يوما وإن غرر به مرات ومرات.

التونسيون جميعا يمتقونهم وبقية شرائحهم الاجتماعية يريدون أن يرسوا على برزخ على مدى المنظور البعيد، ويجعلوا من هذه الخطوة للنظر في دستور البلاد تجنباً للتشتت، فهل ينوي الرئيس الدعوة إلى انتخابات مبكرة، أم سيعمل على تعديل الدستور ويعيد النظام الرئاسي الذي حكم تونس في عهدي الرئيسين بورقيبة وبين علي؟ لا شك أن تونس بعد قرارات قيس سعيد غير تلك التي كانت قبلها وستشهد تغييرات كبيرة سترتبها الأيام القادمة مداها وارتداداتها على المستويين الاجتماعي والسياسي. مثقفو تونس اليوم منسجمون مع أنفسهم كما لم يحدث من قبل، وإن كانت الثقافة من أصلها تراهن على الاختلاف أكثر من النمطية والانسجام.

الإخوان وتاكل من موائد الغنوشي وجماعته. الحقيقة أن مثقفي تونس قد فعلت بهم الأحداث السابقة ما فعلته، وعلمتهم منذ أزمنة الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي أن الجلوس على الربوة اسلم، لكن ما حدث بعد 14 يناير 2011 جعلهم أكثر جهرا بأصواتهم وإن لم يبنوا بانفسهم عن الاستقطابيات الحزبية والمشاركة في السجلات القائمة داخل البلاطوات التلفزيونية التي تدّر الشهرة والنقود.

إن كانت الحرية هي الغنيمة الوحيدة التي ظفر بها المثقف بعد ربيع الثورة الذي لم يكتمل، فإنها قد أصبحت مهددة اجتماعيا لا سياسيا في ظل هيمنة الإخوان وشركائهم على الحكم.

القوانين المتعلقة بالحرية لا تضمن وحدها أمن وسلامة المثقف التونسي، إذ لا معنى لهذه الخصوص الروقية أمام التهديدات والاعتداءات الفعلية على المثقف من طرف ميليشيات متسترة في المجتمع، ويحزكها الإخوان وحلفاؤهم تحت تسميات عديدة: مرة باسم حماية الأخلاق الحميدة، صون الهوية الإسلامية والعربية أو روابط حماية الثورة التي كثيرا ما عرّبت في الشارع التونسي وكُتبت الأقواف. وسط هذه الأجواء المتوترة والموبوءة التي يضاف إليها فقر وفاقة وجائحة وبائية تشل كل نشاط انبثري المثقف التونسي إلى الصمت والافتقار بالمراقبة والتعليق.

كان نموذج المثقف الجريء في تونس أيام حكمي بورقيبة وبن علي هو ذلك الذي لا يخاف في الحق لومة لائم" ويكسب بعض الشهرة الجماهيرية الواسعة على طريقيتي جيلبار النقاش وهشام جعيط لاحقا، لكنه أصبح، وفي ظل تغول الإخوان وحلفائهم التكفيريين، هو ذلك الذي "يخاف قول الحق من مدعي الدفاع عن الحق" أي ذلك الذي يتعرض للتشهير والظلم الاجتماعي كما هو الحال بالنسبة إلى المفكر الراحل محمد الطالبي، الذي مات كمدا بسبب تكفيره، مما يذكر بمحنة الإصلاح التونسي المناهض لحقوق المرأة في ثلاثينات القرن الماضي الطاهر الحداد.

مثقفو تونس اليوم، المترددين منهم والمتحمسين، مبتهجون ويهتجون

والقصبة الحكومي مغلقين إلى أجل غير مسمى. اندفعت الجماهير إلى الشارع من مختلف الفئات المعربة تعبر عن ابتهاجها كاسرة حواجز الحظر الصحي، والتحق بها الرئيس، بينما ظل المثقف التونسي يفتعل الرصانة أمام شاشتي التلفزيون والكمبيوتر.

إن كانت الحرية هي الغنيمة الوحيدة التي ظفر بها المثقف بعد ربيع الثورة الذي لم يكتمل، فإنها قد أصبحت مهددة اجتماعيا لا سياسيا في ظل هيمنة الإخوان وشركائهم على الحكم

بدأت أسرار المثقف التونسي تنفجر رويدا رويدا، ثم دخل الجميع في هذه الاحتفالية أفواجا أفواجا باستثناء قلة محسوبة على جماعة

وباختصار شديد، فإن غالبية المثقفين التونسيين - وإن ضاقت ذرعا بالحكومة والبرلمان - فإنها لم تكن تأخذ إمكانيات التغيير على محمل الجد، ومنهم من يعتبر الرئيس قيس سعيد مجرد ظاهرة صوتية، يكتفي بالإدانة والتهديد من بعيد دون ذكر أسماء، بينما يستمر الإخوان والفاسدون في غيهم.

استمر هذا الاعتقاد إلى غاية مساء يوم 25 يوليو. وحين غربت شمس ذلك اليوم الحائق وبردت الدماء في رؤوس الجميع، وظلت الحكومة وجماعة حركة النهضة واتباعها أنهم في مامن من شعرات تلك الجماهير الغاضبة، وأن مواكب الاحتجاج لا تتعدى كونها سحابة صيف، ظهر صوت قيس سعيد، هادرا، واضحا وصريحا في سابقة لم يهدها مواطنوه، وهو الصوت الذي كانوا يشبهونه تندرا بمقري البيانات العسكرية.. ظهر هذا الرجل المدني ذو الخلفية القانونية البحتة ليعلن ببرودة دم استثنائية تجميد البرلمان ورفع الحصانة عن أعضائه، بالإضافة إلى إقالة رئيس الحكومة وترؤسه للسلطة التنفيذية إلى حين تسمية رئيس حكومة جديد. كل ذلك تم وفق الفصل 80 من الدستور في قصر قرطاج الرئاسي، بينما ظل قصرا باربو البرلماني

حكيم مرزوقي
كاتب تونسي

ومثل جرس الكنيسة - أو صباح الديك - يدعو للصلاة ولا يصلي، دعا مثقفون تونسيون كثيرون مواطنيهم إلى المشاركة دون تردد في الاحتفالات المفجح الهادف إلى إسقاط الحكومة وحل البرلمان يوم 25 يوليو، ثم انبرى عدد غير قليل منهم إلى المحو في بيته أمام شاشتي التلفزيون والكمبيوتر مكتفيا بالمناجعة والتعليق في ذلك اليوم الذي بلغت فيه الحرارة والحماص أقصاهما.

سخر بعض مثقفي تونس في البداية من البيانات التحريضية التي أصدرتها ما يُعرف بالمجالس الشعبية التي لا يعرف لها عنوان أو تصنيف حزبي أو جمعياتي. اكتفوا بانتقاد الأخطاء الإملائية الواردة في تلك البيانات ثم تركوا الأبواب مواربة والأجوبة مغلقة، وذلك على اعتبار أن إسقاط برلمان الغنوشي ليس أمرا هيئا، وأن جماعة هذا الرجل الأقواني تتمدد بشكل أخطبوطي في مؤسسات عديدة بالدولة، وكذلك الحكومة التي تتوسدهم وتنام في أحضانهم.

